Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(8), June 2018

Received/Geliş	*Article History* *Accepted/ Kabul*	*Available Online / Yayınlanma*
9 /5/2018	5 /6/2018	10 /6/2018

أسس العلاقات التجارية العثمانية – الأوربية 1838 – 1914

أ.م.د.إياد ناظم جاسم

جامعة الانبار/كلية الآداب / قسم التاريخ

المستخلص

يقدم البحث تصّوراً تاريخياً عن طبيعة العلاقات التجارية التي ربطت بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والتي كانت – فيما بعد – سبباً لاستتباب الأطماع الأوربية ولاسيما البريطانية والفرنسية منها في كيان الدولة العثمانية لما تمتاز به من موقع جغرافي يمنحها أهمية كبرى في طرق التجارة الخارجية ، والقدرة على السيطرة عليها بما يخدم المصالح الأوربية في المنطقة وعلى رأسها المصالح الاقتصادية والتجارية .

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، الدول الأوربية ، العلاقات التجارية ، المصالح ، الامتيازات ، الإصلاحات.

Summary

The foundations of the Ottoman-European commercial relations 1838-1914
This research provides a historical perspective on the nature of commercial relations that linked between the Ottoman Empire and European states. Commercial relations were the most important reasons for the greediness of European states such as the state of British and France in the Ottoman Empire. The Ottoman Empire has a geographical location that gives it significance in foreign commercial routes. Controlling of the Ottoman Empire serves European interests in the region, primarily economic and commercial interests.

Keywords: Ottoman Empire, European states, Commercial relations, Interests, Privileges, Reforms .

أسس العلاقات التجارية العثمانية – الأوربية 1838 – 1914

أ.م.د.إياد ناظم جاسم

المقدمة

أن أسس العلاقات العثمانية – الأوربية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتجارة فضلا عن العلاقات السياسية التي شهدتها حقبة زمنية طويلة وذلك لقرب الدولة العثمانية من أوربا إلى جانب طرق التجارة التي كانت تربط الدولة العثمانية بأوربا ، فأرادت الدول الأوربية استغلال أي فرصة لتوسيع نفوذها على حساب الدولة العثمانية وأراضيها وممتلكاتها بأتباعها الطرق السياسية تارةً وضمان مصالحها الاقتصادية تارةً أخرى فضلاً عن فرضها المعاهدات التي من شأنها توثيق صلاتها التجارية بينها وبين الدولة العثمانية تارةً ثالثة ، فهل حققت الدول الأوربية أهدافها ومصالحها في الدولة العثمانية ؟ وهل استطاعت من إحداث التأثير المطلوب في مستوى علاقتها معها ؟ وهل استطاعت أن تفرض الدول الأوربية على وفق تلك المعطيات معاهداتها على الدولة العثمانية ؟ وهل حققت الامتيازات أهداف الدول الأوربية التي كانت تسعى إليها ؟ كل هذه الأسئلة سأحاول الإجابة عليها في متن هذا البحث لإظهار علاقة الدول العثمانية مع الدول الأوربية عبر اقتصادها الذي شهد هبوط في مستواه بيد إن الإصلاحات التي حدثت رفعت من مستواه على كافة الأصعدة ، مما مكن الدولة العثمانية على فرض سيطرتها على طرق التجارة وإحكام قبضتها على مجمل الفعاليات الاقتصادية الأمر الذي افشل مساعي الدول الأوربية للحصول على مكاسب اقتصادية على حساب مصالح الدولة العثمانية .

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، تناول المحور الأول الامتيازات التجارية وعلاقة الدولة العثمانية مع الدول الأوربية وركز المحور الثاني على أهم الامتيازات المالية التي حصلت عليها الدولة العثمانية من الأوربيين ، أما المحور الثالث فقد بحث الإصلاحات العثمانية التي شرعت بها لأجل مواجهة التوسع التجاري الأوربي داخل وخارج حدودها وانتهى البحث بخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي توصلت إليها.

الامتيازات التجارية وعلاقة الدولة العثمانية مع الدول الأوربية

اكسب مركز الدولة العثمانية أهمية إستراتيجية وحيوية لوقوعها بين المراكز التجارية الشرقية والغربية الأمر الذي أولاها اهتمام التجار الأوربيين لان بضائع الشرق تمر عبر أراضي الدولة العثمانية إلى الغرب فضلا عن تجارة البحر المتوسط الذي حقق مكاسب تجارية للأوربيين ، إذ استطاعت فرنسا في عام 1536 ومن بعدها انكلترا عام 1580 من ممارسة حق التجارة في الأراضي العثمانية وجاءت النمسا في عام 1547 لتشارك الدول الأوربية ذلك النصيب من التجارة ومن بعدها هولندا في عام 1612 ودخلت روسيا التي حصلت على حق التجارة من الدولة العثمانية ما عدا البحر الأسود حسب معاهدة بلغراد عام 1739 كما حصلت بقية الدول الأوربية على نصيب من التجارة في معاهدات تجارية عقدتها مع الدولة العثمانية .[1]

إذ شهد القرن الثامن عشر تطوراً ملحوظاً للوجود الأوربي في الدولة العثمانية وذلك عبر علاقاتها التجارية الدولية ، ومثلت تلك العلاقات انطلاق رأس المال التجاري الذي كان مدعوماً من الحكومات الأوربية للحصول على اكبر قدر من الامتيازات ، تبعها توسع على حساب الدولة العثمانية عن طريق سفرائهم وقنصلياتهم التي وظفت كل طاقاتها لخدمة مصالح دولهم ، فما لم تحققه الدول الأوربية على مستوى

[1] – kamal Beydilli , " Karadeniz'in kapaliliği Karşisinda Avrapa Küçük Devletler ve Miri Ticâret ' Teşebbüsü " Belleten , LV/214 , 1991 , s , 697 – 698 .

الحروب في الحصول على مكاسب واقتطاع الأراضي من الدولة العثمانية بفضل قوتها العسكرية حققته في التجارة وذلك بالحصول على امتيازات تجارية من الدولة العثمانية .[2]

كرست الدول الأوربية جهودها لحصول على مكاسب اقتصادية في الدولة العثمانية عبر تسترها بقناع النوايا الحسنة للسيطرة على الاقتصاد والأسواق والاستحواذ على المواد الأولية بغية فرض السيطرة السياسية ، مما حقق علاقات تجارية بنيت على أساس المعاهدات العثمانية – الأوربية ووثقت تلك المعاهدات بإطار اقتصادي حتى يتسنى لها الحصول على قدر اكبر من الامتيازات التجارية التي من شأنها الإخلال بالنظام الاقتصادي العثماني حتى وصلت حد المساواة بين التاجر الأوربي والتاجر العثماني في اغلب ولايات الدولة العثمانية .[3]

وكان هدف الدولة العثمانية من عقد هذه المعاهدات التجارية هو لإنعاش الاقتصاد ولاسيما التجارة خارج وداخل حدودها ، حققت نجاحاً كبيراً في هذا الاتجاه ، وعلى الرغم من أوامر المنع والتحديد في التجارة إلا أنها كانت أداة لجذب التجار الأوربيين بدرجة كبيرة وذلك لتوفر المواد الأولية والخام فضلا عن رخصها ، وحققت موانئ استانبول وأزمير نجاحاً كبيراً في ممارسة النشاط التجاري ، ولاسيما بعد فتح القنصليات والمراكز التجارية فيها ، وكان هذا النشاط التجاري بفضل التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية للتجار الأجانب بعد ان سمحت لهم بنقل بضائعهم عبر أراضيها وموانئها وعدم المساس بأي صناعة تابعة لهم وعدم مطالبتهم بضرائب أو رسوم تثقل كاهلهم على وفق القوانين العثمانية السارية حينذاك . [4]

تولى قناصل الدول الأوربية القضايا الخلافية التي كانت تنشأ فيما بينهم ، أما خلافاتهم مع العثمانيين فكانت تحسم في المحاكم المحلية ، وكان التجار الأوربيون يتمتعون ببعض الإعفاءات الخاصة على تجارتهم وأدى هذا الأمر إلى الإضرار بمصالح الدولة العثمانية فضلا عن التنافس الحاصل بين الأفراد الذي تطور إلى تنافس بين الدول الأوربية والتسابق للحصول على الامتيازات الأكثر حتى سميت الدولة التي تحصل على امتيازات أكثر ب(الأمة صاحبة الامتياز الأكثر) . [5]

استمر التنافس الأوربي ولاسيما بين فرنسا وبريطانيا وهولندا على كسب المزيد من الامتيازات في الدولة العثمانية إذ تساوت الامتيازات البريطانية والهولندية في العقد السابع من القرن الثامن عشر وبقيت فرنسا تحافظ على الصدارة في الامتيازات حتى غزو نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte[6] لمصر عام 1798 ، إذ تغير مجرى العلاقات بعد هذه الحادثة .[7]

---

2 – فاطمة بوجلطي ، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن القرن التاسع عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، منشورة ، إشراف : الغالي غربي ، جامعة الجزائر2، 2011، ص 96.

3 – روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج 1 ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1، 1993 ، ص 429 وما بعدها .

4 – Inalcik " Imtiyazat " EI^2 , lll (1971) , s . 1180 vd ; Kütükoğlu , Münâebetler , 1 , 20 vd .

5 – A . Mif ,"Ahidnâme " , DiA , I (1989) , s . 538 – 539 .

6 – ولد في الخامس عشر من تموز 1769 في جزيرة كورسيكا لأبوين ينتميان لطبقة أرستقراطية تعود بجذورها إلى إحدى عائلات إيطاليا القديمة النبيلة. ألحقه والده "كارلو بونابرت"، بمدرسة بريان العسكرية. ثم التحق بعد ذلك بمدرسة سان سير العسكرية الشهيرة، وفي المدرستين أظهر تفوقًا باهرًا على رفاقه،أنهى دروسه الحربية وتخرّج في عام 1785م وعُين برتبة ملازم أول في سلاح المدفعية التابع للجيش الفرنسي الملكي. وفي عام 1795 أعطي له فرصة الظهور، ليظهر براعته لأول مرة في باريس نفسها حين ساهم في تعضيد حكومة الإدارة وفي القضاء على المظاهرات التي قام بها الملكيون، تساعدهم العناصر المحافظة والرجعية. ثم عاد في عام 1797 وأنقذ هذه الحكومة من الوقوع تحت سيطرة العناصر الملكية الدستورية بزغ نجم بونابرت خلال عهد الجمهورية الفرنسية الأولى، عندما عهدت إليه حكومة الإدارة بقيادة حملتين عسكريتين موجهتين ضد ائتلاف الدول المنقضة على

استغل البريطانيون هذه الحادثة وأصبحوا متفردين دون منافسة تذكر في الأراضي العثمانية ولاسيما بعد الثورة الصناعية وحاجتهم للمواد الأولية من جانب وتوفير أسواق جديدة لهم لتصريف بضائعهم من جانب أخر ، فضلا عن ممارستهم لكافة الحقوق الممنوحة لهم من الدولة العثمانية حسب المعاهدات المعقودة ، إذ سعوا إلى تأويل بنود الاتفاق بما يخدم مصالحهم وتعدى الأمر إلى تخفيض الرسوم الكمركية إلى الحد الأدنى ، الأمر الذي شعرت به الدولة العثمانية وأخذت كافة التدابير التي من شأنها عدم الإخلال بالنظام الاقتصادي وفرض رسوم داخلية تحت مسميات عدة ، كما ألزمت التجار البريطانيين والأجانب وكذلك العثمانيين منهم ممن يرغب بممارسة التجارة على العمل بالأنظمة والقوانين داخل الدولة العثمانية ، كما أجبرت التجار البريطانيين على القبول بذلك على وفق معاهدة القلعة السلطانية عام 1809 . [8]

تدخلت وزارة الخارجية البريطانية لدى الدولة العثمانية لرفع أوامر المنع والتحديد وتقليل نسبة الرسوم المفروضة على التجار الأجانب التي كانوا يدفعونها منذ القرن السابع عشر ، إذ حددت الحكومة العثمانية التعرفة الكمركية التي انتهت في عام 1834 وبدأت مفاوضات بهذا الشأن بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية وذلك لحاجة الأخيرة إلى الأموال لتغطية العجز الحاصل في ميزانية الدولة هذا من جانب وضمان حصولها على دعم دبلوماسي بريطاني من جانب أخر، وفي السادس عشر من آب 1838 وقعت معاهدة (بلطه ليماني التجارية) نصت في بنودها على إلغاء نظام الاحتكار وأوامر حظر التصدير وإلغاء التسهيلات في الحصول على تراخيص وتحصيل رسم 9 بالمائة عن التصدير ورسم 2 بالمائة على الاستيراد بدلاً عن كافة الرسوم المعمول بها داخل الدولة العثمانية . [9] بيد إن هذه الاتفاقية في نسختها البريطانية أعطت الحق في عبارة منحها الحق للتجار البريطانيين أن يمارسوا كافة أنواع التجارة في الأراضي العثمانية ولاسيما منها تجارة القطاعي.[10] وعلى الرغم من محاولة الدولة العثمانية تغيير هذا النص إلا أن الحكومة البريطانية اشترطت بأن تغيير هذا النص منوط بالمعاهدة التجارية العثمانية الروسية لعام 1846 ، إذ قبل الروس عدم الدخول في تجارة القطاعي والغي هذا النص من المعاهدة العثمانية البريطانية . [11]

عقدت الدول الأوربية الأخرى معاهدات متفرقة بين آب 1838 ونيسان 1840 وهي كل من فرنسا وهولندا وبلجيكيا والسويد والنرويج والدنمارك واسبانيا وسردينيا وبروسيا ودوقية تسكانيا وأكدت فيها الحقوق والامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لبريطانيا وتعامل جميع الدول بالقوانين السارية ذاتها والمعمول بها داخل الدولة العثمانية لكنها وضعت الاقتصاد العثماني تحت نفوذ الدول الأوربية .[12] وزادت التوجهات البريطانية والفرنسية على حد سواء في الفرمان الهمايوني بعد حرب القرم 1856 الذي اخذ صفة الإلزام الدولي في معاهدة باريس

فرنسا. وفي عام 1799، قام بعزل حكومة الإدارة وأنشأ بدلاً منها حكومة مؤلفة من 3 قناصل، وتقلّد هو بنفسه منصب القنصل الأول توفي في الخامس من أيار 1821. ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، م 6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص 538 – 539 .

[7] - A .c . Wood , Levant Company , London , 1935 , p 136 ; Taxation , Trade and the Struggle for Land , 1600 – 1800 , Cambridge – Sydney , 1981 , p . 21 – 23 .

[8] - Bruce Mac Gowan , Economic Life in Ottoman Europe , London , 1988 , p. 119 .

[9] - Kütükoğlu , Op . Cit , ll , p . 72 – 74 .

10 – وهي التجارة التي تكون مختصة في نوع واحد من السلع او البضائع واحتكارها .

[11] - Kütükoğlu , Op . Cit , ll , p . 72 – 74 .

[12] – احمد احمد الحتة ، تأريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، القاهرة ، 1967 ، ص 165 – 166 .

من العام نفسه وذلك لمشاركة البريطانيين والفرنسيين إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب بالضد من روسيا الأمر الذي أسهم بشكل كبير في دخول رأس المال الأجنبي بقوة إلى مصارف الدولة العثمانية .[13]

انتعشت التجارة العثمانية على اثر ارتفاع نسبة الصادرات العثمانية، إذ بلغت قيمة الصادرات في عام 1840 (4.7) مليون جنيه إسترليني حتى وصلت إلى (20) مليوناً ، وبعدها ازدادت بقيمة 5.2 مليون جنيه إسترليني حتى وصلت إلى حوالي 24 مليوناً في عام 1858، وهذا يعني أن التبادلات التجارية قد ازدادت بخمسة أضعاف عما كانت عليه في السابق ، وكل هذا يعود إلى إجراءات الدولة العثمانية التي سهلت التبادل التجاري مع الدول الأوربية هذا من جهة وتغيير الأوربيين لطرقهم التجارية التي تمر عبر أراضي الدولة العثمانية بسبب حروب الاستقلال التي خاضتها الولايات الأمريكية التي حرمت الكثير من التجار في الحصول على المواد الأولية لغلق الطرق والموانئ بوجه التجارة الأوربية من جهة أخرى .[14] وبلغت قيمة الواردات العثمانية التي كانت 45 بالمائة لتصل إلى 80 بالمائة في عام 1840، إن هذه النسبة كبيرة لقيمة الواردات للدولة العثمانية لكن في الوقت ذاته طرأت مشكلة أخرى تمثلت بالآثار السلبية لهذه الواردات على الإنتاج المحلي في داخل الدولة العثمانية لكن الإصلاحات التي جرت قد رفعت نسبة الكمارك كما اشرنا سابقاً استطاعت من تلافي هذه المشكلة لكنها بقيت غير مستقرة .[15] أدركت الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا وفرنسا حقيقة نجاح الدولة العثمانية في تنفيذ التزاماتها تجاه الدول المستفيدة منها تجارياً لما حققه القطاع الاقتصادي بفروعه المختلفة على الصعيد الزراعي والصناعي من تقدم سريع حقق موارد هائلة في مستوى الإنتاج الزراعي وما استخرج من المناجم من ثروات إلى جانب التزام الدولة العثمانية ببنود المعاهدات والمواثيق المبرمة مع الدول الأخرى. [16]

أثرت الحكومة البريطانية على الدولة العثمانية بمبدأ الحماية لعام 1860 الذي نظم عمليات التبادل التجاري بين الدولة العثمانية والدول الأخرى بشكل أفضل ، واكسب التجارية الخارجية زخماً كبيراً مع (معاهدات قانليجه التجارية) التي وقعت مع الجانب الفرنسي في التاسع من نيسان 1861 إذ ألغيت أوامر حظر التصدير وكذلك الاحتكار كما أكدت المعاهدات على المساواة بين التاجر والتاجر المحلي العثماني، لكن المعاهدة حظرت بعض المواد ومنها استيراد الملح والتبغ وكافة أدوات وآلات الحرب ما عدا ما أستخدم منها للصيد والزينة ، أما تصدير الملح والتبغ فكان مسموح به على المستوى الداخلي والخارجي ، كما جرى تخفيض الرسوم الكمركية بمعدل 8 بالمائة لتصل إلى 1 بالمائة بعد ثمانية أعوام إي لكل عام 1 بالمائة بينما زاد التخفيض على السلع المستوردة بمعدل 5 بالمائة إلى 8 بالمائة حسب البضائع التي كانت تستوردها الدولة العثمانية ، وأصبح بإمكان التجار الأجانب ممارسة تجارة القطاعي بحرية تامة داخل الدولة العثمانية بحسب القوانين المعمول بها والسارية في جميع مؤسسات الدولة العثمانية حينذاك . [17] وبذلك فأن المعاهدات التجارية المعقودة لعام 1861 مثلت تقدماً ملحوظاً في السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة العثمانية في سبيل أن تكون العلاقات التجارية العثمانية – الأوربية على الوجه الأكمل

[13] – لوتسكي ، تأريخ الأقطار العربية الحديث ، دار الفارابي ، بيروت ، 2007 ، ص 345 – 346 ؛ ز . ي . هرشلاغ ، مدخل الى التأريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت – لبنان ، 1973 ، ص 45 .

[14] – روبير مانتران ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 115 .

[15] – المصدر نفسه ، ص 116 .

[16] – عبد الرحمن الرافعي، تأريخ الحركة القومية، ج3، محمد شفيق غربال، عصر محمد علي، القاهرة، 1954، ص 299 – 300 .

[17] – Muâhedât . I , Umümiyy Mecmüasi , Istanbul , 1294 , 1975 , s . 44 مجلة المعاهدات العمومية.

.[18] كما حققت تلك المعاهدات أمرين أولهما زيادة في الإيرادات للخزينة العثمانية وثانيهما: حققت المعاهدات نوعاً من الحماية للبضائع الصناعية العثمانية الداخلية من منافسة البضائع الأوربية، إلى جانب تشجيعها لقطاعي الصناعة والزراعة في ولايات الدولة العثمانية بغية تحسين وتطوير الإنتاج وزيادته على وفق الأساليب حديثة .[19]

قلصت الدولة العثمانية معاهداتها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر مع الدول الأوربية باستثناء ألمانيا ، إذ وقعت بين الطرفين(معاهدة التجارة الألمانية) في مطلع عام 1890،حظرت بموجبها تجارة الملح والتبغ والأدوات الحربية على الدول العربية وأعقبها بحظر المواد الأخرى مثل الكبريت وورق السجائر والنفط .[20] وجرت محاولات من الدول الأوربية لإبرام معاهدات تجارية مع الدولة العثمانية في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلا أنها فشلت بسبب الأوضاع في القارة الأوربية وكذلك قيام الحرب العالمية الأولى لذلك قامت الدولة العثمانية بإلغاء جميع الامتيازات الأجنبية بيد إن معاهدة سيفر أكدت على هذه الامتيازات وإرجاعها بالشكل الطبيعي إلا أن معاهدة لوزان ألغتها بشكل نهائي .[21]

الامتيازات المالية

أما في الجانب المالي فأن المؤسسات المالية الأوربية قد حصلت على امتيازات في إنشاء المصارف والبنوك التي تؤسس حركة لرأس المال الأجنبي داخل الدولة العثمانية إذ تأسس البنك السلطاني العثماني عام 1863 برأس مال فرنسي انكليزي وكذلك بنك التسليف العثماني الذي تأسس عام 1869 والبنك النمساوي – العثماني 1871 والبنك النمساوي التركي في العام نفسه وبنك القسطنطينية والشركة العثمانية للأسهم والأوراق المالية اللذان تأسسا في عام 1872 وكانت المهمة الأولى لهذه المؤسسات هو تزويد الدولة العثمانية بما يحتاجه من أموال فضلا عن تزويد شركاتها العاملة بالأموال .[22]

على الرغم من الإصلاحات التي أجرتها الدولة العثمانية في المجال الاقتصادي في أول الأمر إلا أنها لم تستطع مجاراة التجارة الخارجية وذلك بسبب إقرار نظام الامتيازات الأجنبية التي كانت المنفذ لتسرب النفوذ الأجنبي إلى داخل الدولة العثمانية فتحولت هذه الامتيازات إلى حقوق مكتسبة تمتع بها التجار الأوربيون الذين أصبحوا يألفون طبقة من التجار والدبلوماسيين ورجال دولة مؤثرين إذ تحول ولائهم من السلطان العثماني إلى القنصليات الأوربية وكل حسب مصالحهم التي تقتضيها دولهم .[23]

الامتيازات الأجنبية

---

[18] – Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Vol , ll , Reform Revolution and Republic , The Rise of Modern Turkey 1808 – 1975 , Cambridge University press , 1977 , p . 122 .

[19] – يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، بغداد ، 1922 ، ص 105 .

[20] – Akyildiz , Ali , Tanzimat Dönemi Osmanli Merkez Teşkilatinda Raform , Istanbul , 1993 , s . 103 .

[21] – Max Silbreschmidt , Venedik Menbalarina Nazaran Türk Imparatorluğunun Zuhuru Zamaninda şark Meselesi , Istanbul , 1930 , s . 58 .

[22] – روبير مانتران ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 118 .

[23] – سيد محمد السيد ، دراسات في التأريخ العثماني ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 1996 ، ص 92 – 93 .

وهي التسهيلات التجارية والحماية الشخصية التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأجنبية القاطنين أراضيها ويسمى المؤتمن ، ولم تكن هذه الامتيازات ذات تأثير سلبي بل كانت ذات تأثير ايجابي وذلك بفضل قوة الدولة العثمانية .[24] لكن التجار الأجانب بدأو يسيئون استخدام تلك التسهيلات والامتيازات لتأخذ شكلاً أخر من أشكال التعهدات الإلزامية على السلطان العثماني تفرضها المؤتمرات الدولية ، فكانت البداية الأولى للسيطرة الأجنبية ومن ثم إنهاك اقتصاديات الدولة والهيمنة عليها .[25]

عدَّ الاوربيون الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بأنها حقوق مكتسبة لهم ولرعاياهم كون الدولة العثمانية لم تشرع قوانين تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها ، فكانت هذه الامتيازات الحجة والذريعة التي استغلتها هذه الدول للدفاع عن مصالحها ، وعدتها المنفذ التي تستطيع بواسطته التدخل في شؤون الدولة العثمانية والسيطرة عليها وعلى مقدراتها .[26] إن فتح الدولة العثمانية لنظام الامتيازات على مصراعيه أدى إلى تفسيرات وتعليلات من الدول الأوربية كيفما شاءت وحسب مصالحها ، الأمر الذي أدى لتغلغل المصالح والنفوذ الأجنبي في الميدان الاقتصادي وسيطرة الدول الأوربية على التجارة الداخلية والخارجية بل تعدى ذلك إلى احتكارها فأصبح التاجر الأوربي على حد سواء مع التاجر العثماني وان كثرة أموال التاجر الأجنبي تعود إلى مساعدة حكوماتهم بل وتشترك معه بهذه التجارة ، فضلا عن الاحتكار الكامل للسلع لصالحه وحرمان التجار العثمانيين من التجارة ، واخذ التجار الأوربيون في التعامل مع الطوائف المسيحية وتشجيعهم على العمل كوسطاء للتجارة الخارجية فأخذت تنمو داخل المجتمع العثماني فئة تجارية عملت على الاستفادة من هذه المنح لدمج السلطنة في الاقتصاد الرأسمالي الغربي .[27]

أدت هذه الامتيازات إلى إغراق السوق المحلية العثمانية بالبضائع والسلع الذي أدى بدوره إلى فقدان المؤسسات الحرفية التقليدية العثمانية حيويتها ، كما إن هذا التنازلات والحقوق التي قدمتها الإمبراطورية العثمانية للدول الأوربية ورعاياها حرمت الإمبراطورية من جباية أي ضريبة مباشرة من الأجانب فأصبحت المتاجر والمصانع والمصارف الأجنبية تعمل في البلاد العثمانية وبكل حرية وتتصرف بإرباحها بحرية تامة على وفق تلك الامتيازات .[28] دون أن تدفع أي ضريبة عن تلك الأرباح مما حرم الدولة العثمانية من أموال طائلة تعود إلى خزانتها وحتى الضرائب غير المباشرة كانت مقيدة بقيود الامتيازات ، فضلا عن ذلك سيطرة التجار الأوربيين على النقد الذي عُدَّ وسيلة التعامل التجاري ،إذ أصبح الأوربيون يتعاملون بعملاتهم التي قد تكون مزيفة في كثير من الأحيان الأمر الذي أدى إلى تدهور العملة العثمانية .[29]

---

24 – مسعود ظاهر ، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1696 – 1861 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1981 ، ص 329 .

25 – محمد فريد بك المحامي ، تأريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان عباس حقي ، دار النفائس ، بيروت ، 1986 ، ص 639 .

26 – للمزيد حول نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ينظر : Robert Mantran , Histoire de la Turquie , Paris , puF , 1975 , p 33 .

27 – ز . ي . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص 62 .

28 – ساطع الحصري ، الدولة العثمانية والبلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1939 ، ص 143 – 144 .

29 – قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تامبا ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1994 ، ص 69 .

لذلك حاولت الدولة العثمانية من تغيير مسارها في علاقاتها ولاسيما التجارية منها وذلك عندما احتلت بريطانيا قبرص في عام 1878 واحتلت فرنسا تونس عام 1881 وأعقبها احتلال بريطانيا لمصر عام 1882 الأمر الذي أدى إلى تغيير السياسات العثمانية بكافة المجالات واتجهت في علاقاتها مع ألمانيا لكن بحذر شديد للاستفادة من الخبرات الألمانية في شتى المجالات .[30]

شرعت الدولة العثمانية ببناء السكك الحديد وذلك لتحفيز التجارة فضلاً عن الوصول إلى المواد الأولية وتسويق بضائعها إلى ابعد مكان في أراضيها وكان إنشاء السكك الحديد بأموال واستثمارات أجنبية ، إذ صدر قانون الأراضي في عام 1858 وصدر قانون يسمح بتملك العقارات والأراضي عام 1867 بعد إن كان محظور عليهم داخل الدولة العثمانية .[31] كان الهدف من الامتيازات هو التحكم بالاقتصاد ومحاولة صياغته بما يخدم المصالح الأوربية أما الدولة العثمانية فأرادت بهذه الامتيازات إصلاح البنية التحتية وذلك لصيانة استقلالها وتحديث قوتها بما يخدم مجتمعها ، لذلك اهتم الأجانب بتحقيق ما يخدم مصالحهم وأهدافهم وهو الحصانة ضد الحكومات المحلية والتي تحققت عبر الامتيازات التي منحتهم مزايا على المواطنين المحليين واستثنتهم من دفع الضرائب العالية ، كما اهتموا بتطبيق حرية التجارة والاهتمام بطرق المواصلات التي تسهل عملية التجارة لهم فضلاً عن تمكنهم من استقرار العملة لاسترداد ديونهم من الدولة العثمانية . [32] لذلك شرعت إدارة الديون العمومية المستثمرين الأجانب على الاستثمار داخل الدولة العثمانية في السكك الحديد والموانئ والمرافق العامة لكن هذا أدى إلى سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد العثماني كما أدت القروض والاستثمارات الأجنبية إلى إحداث تغييرات ضرورية في البنية التحتية للدولة وذلك بإجراء الإصلاحات لكنها كلفت الدولة العثمانية أموالا طائلة لأجل الشروع بتنفيذ تلك الإصلاحات التي كانت مرتبطة بالديون العامة للدولة . [33]

أن التوسع التجاري الغربي في الدولة العثمانية كانت له نتائج ايجابية بيد انه لا يخلو من السلبيات إذ أدى التوسع التجاري إلى احتلال الدولة العثمانية المرتبة الأولى عالمياً بلا منازع فكانت السكك الحديد تنقل 75 بالمائة من صادراتها إلى الأسواق لكن في الوقت نفسه اثر على التجارة الداخلية ، إذ أصبح الإنتاج للتصدير أكثر مما هو للداخل الأمر الذي أدى إلى تراجع التجارة الداخلية . [34] والدليل على ذلك معارضة الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا لمد السكك الحديدية العثمانية التي كان غرضها ازدهار المنطقة وإشاعة التجارة في كل بقاعها ، وتبين معارضتها لمد سكة حديد الحجاز التي كان مخطط لها أن تربط العاصمة استانبول باليمن وسكة حديد بغداد – برلين التي تمر عبر استانبول ثم العراق وصولاً إلى الخليج العربي ، إذ رأت الدول الأوربية وفي مقدمتها بريطانيا إن هذه المشاريع تتناقض مع مصالحها وأهدافها في المنطقة فعملت لتعطيلها وعرقلة العمل بها ، وإذا كانت رؤوس الأموال الأوربية قد أنشئت بعض خطوط السكك الحديد ليس لأجل

---

30 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، التأريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ج 2 ، ترجمة د. قاسم عبده قاسم ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، د.ت ، ص 497 .

31 – قيس جواد العزاوي ، المصدر السابق ، ص 70 ؛ مجموعة من المستشرقين ، دائرة المعارف الإسلامية ، ج 1 ، دار الشعب ، القاهرة ، 1969 ، ص 83 .

32 – Charles Lssawi , An Economic History of the Middle East and North Africa , Routledge , London , 2010 , p 176 – 177 .

33 – دونالد كواترت ، الدولة العثمانية 1700 – 1922 ، ترجمة ايمن ارمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2004 ، ص 155 – 157 ؛ جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982 ، ص 54 .

34 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 566 .

نهضة الدولة العثمانية بقدر ما هي تحصيل وكسب المنافع الاقتصادية بالدرجة الأولى لمصالحها.[35] ولكن الآثار لم تقتصر على الفوائد لأن رؤوس الأموال التي مولت السكك الحديدية كان لها نصيبها من الإفادة ، وليست المشكلة هنا بل في أن فائدة الأوربيين كانت على حساب العثمانيين وأدت إلى الإضرار بهم ، فأدت إلى تقسيم الدولة إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى حسب هوية الاستثمارات الغالبة في كل منطقة وهو ما تطور بعد الحرب العالمية الأولى إلى تقسيم الدولة نفسها بين بريطانيا وفرنسا على وفق ما امتلكه كل طرف فيما سبق من الامتيازات ، كما ساهم انتشار البضائع الغربية الرخيصة في تعطيل صناعات محلية وتغير توجه التجارة العثمانية التي كان معظمها داخليا نحو التجارة مع الخارج لاستيعاب بضائعه وتزويده بالمواد الأولية .[36]

وضمن ذلك السياق فقد حققت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر الكثير من الإصلاحات ألقت بضلالها على تطور القطاع التجاري وتوثيق العلاقات العثمانية – الأوربية إذ استطاعت من توظيف 500 ألف موظف مدني تمكنوا من إدارة أموال الدولة إذ كلفتهم الحكومة بإدارة المستشفيات ومراكز الحجر الصحي ودخل البعض منهم في المؤسسات التعليمية والبعض الأخر في المزارع والحقول التي كان البعض منها على الطراز الأوربي فضلا عن إنشاء خطوط البرق والتلغراف والكهرباء وسكك حديدية مع صيانتها فضلا عن الطرق السريعة الداخلية والطرق التي تربطها مع الدول الأخرى . [37]

الإصلاحات الاقتصادية العثمانية

كان لقوة الدولة العثمانية واستقلالها السياسي والقوة العسكرية التي تمتعت بها على الرغم من عجزها في أن تقاوم المشاريع الاقتصادية الغربية ، إذ لم تستطع دولة أوربية واحدة من السيطرة على الدولة العثمانية وبقيت الدول الأوربية في تنافس وصراع للحصول على امتيازات أخرى ، وبقي الأمل الوحيد في سيطرة تلك الدول برؤوس الأموال التي كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها لمواكبة عمليات الإصلاح داخل الدولة .[38] لذلك كانت السياسية الاقتصادية العثمانية مرنة وخلاقة تجاه الأوربيين لكن في الوقت نفسه تنوعت وسائل المقاومة الاقتصادية العثمانية حسب ما يتفق مع مصالحها وأهدافها حتى وان كان التاجر الأوربي دائناً أو مستثمراً أو شركات حتى على نطاق الدول الكبرى التي واجهت مخاطر جمة بفضل الاستقلال السياسي الذي مارسته الدولة العثمانية تجاه الدول الأوربية وكان لذلك أثره في حماية الدولة العثمانية من تبعات التدخل الأوربي المباشر في الشأن العثماني .[39]

دخلت الإصلاحات العثمانية مجال الحماية الكمركية إذ استطاعت من زيادة الضرائب ثلاث مرات وانتزعت موافقة الدول الأوربية على تلك الزيادة وفرضها على البضائع الأوربية وكانت الدولة العثمانية تسعى من وراء ذلك إلى زيادة الصادرات وحماية الصناعة المحلية وبالتالي تحفيز

---

35 – روجر أوين ، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ، 1800 – 1914 ، ترجمة سامي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 89 – 60 ؛ ز . ي . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص 53 .

36 – Sevket Pamuk , The Ottoman Empire and European Capitalism 1820 – 1913 , Cambridge University press , 1987 , p . 68 – 69 .

37 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 496 – 497 .

38 – Sevket Pamuk,Op . Cit ,p . 4 – 7 , 132 – 133 .

39 – Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire 1881 – 1908 , New York University Press , 1983 , p . 150 – 151 .

اقتصاد الدولة ، لذلك شرعت بإلغاء اغلب الرسوم على التجارة الداخلية وتخفيض الضرائب على الصادرات وكانت هذه الإجراءات لصالح التجار المحليين العثمانيين .[40]

أدى إصلاح النظام الكمركي إلى انخفاض الهيمنة الأوربية ولاسيما بريطانيا التي كانت راعية لمبدأ التجارة الحرة ، وظهر اتجاه للتجار المحليين بالضد من مبدأ التجارة الحرة وأصبحوا من دعاة الاقتصاد الوطني الذي ساند الدولة في إجراءاتها الإصلاحية .[41] وشملت إجراءات الإصلاح الاستيراد والتصدير ، وأكدت هذه الإجراءات على تفوق التجارة الداخلية على التجارة الخارجية ، إذ أن التجارة الداخلية أدت إلى تدفق السلع بين ولايات الدولة العثمانية وأصبحت وحدة تجارية واحدة على الرغم من معاهدات التجارة الحرة التي سهلت التجارة الأوربية مع الدولة العثمانية إلا إن هذه الإجراءات حددتها وأصبح التفوق للتجارة الداخلية .[42]

وكان لإجراءات الإصلاح أثرها في التجارة الخارجية إذ حدت من الواردات وهذا دليل واضح على استقلال الدولة العثمانية في شؤونها الداخلية ومنها التجارة ناهيك أن ما تستورده الدولة العثمانية أصبحت وسيلة للهيمنة الأوربية عليها وعلى بقاع العالم الأخرى ، واعتمدت الدولة العثمانية في استيرادها للمواد على ما تحتاجه في أسواقها وضاعفت من جهودها نحو زيادة التصدير للسلع المنتجة محلياً إلى خارج الدولة العثمانية .[43]

استطاعت الدولة العثمانية أن تختار علاقاتها الاقتصادية بحرية تامة في الوقت الذي استطاعت فيه الدول الأوربية من إخضاع بعض الدول لسيطرتها وما سمي بـ(الاستعمار) وخير دليل هو تراجع الهيمنة البريطانية على التجارة والاستثمار والديون إذ هبطت نسبتها إلى ثلثين بعد أن كانت اكبر مصدر لرأس المال الأجنبي في الدولة العثمانية في الوقت الذي زاد نصيب ألمانيا إلى ثلاثة أضعاف من مساهمتها مع الدولة العثمانية .[44]

أما الاقتصاد الزراعي العثماني فقد وضعت الإصلاحات العثمانية حداً للتدخلات الأوربية التي أرادت أن تكون الدولة العثمانية منتجة لنوع واحد من المنتجات الزراعية وهو ما يتلائم مع متطلبات الغرب لتغزو السلع والمنتجات الأوربية السوق العثمانية وبالتالي السيطرة الاقتصادية على مقدرات السوق ، إذ بقي الإنتاج الزراعي يعتمد على نوعيات متعددة ويفي للأسواق المحلية والزيادة بالإمكان تصديرها اعتماداً على التجار المحليين في ذلك .[45] أما الملكيات الزراعية فقد اعتمدت الدولة العثمانية على الملكية الصغيرة والمتوسطة للأراضي وهو ما يتناسب مع الضرائب التي تفرض على هذه الأراضي على النقيض من المصالح الأوربية التي استفادت من الملكيات الواسعة لان هذه الملكيات كان يستخدمها الأوربيين لإنتاج نوع واحد من المنتجات الزراعية وهو الحبوب (الحنطة والشعير) وكان الغرض من ذلك هو لإضعاف الاقتصاد

---

[40] – Donald Quataert , Ottoman Manufacturing in the age of the Industrial Revolution , Cambridge University Press , 2002 , p . 4 ; شارل عيساوي ، التأريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914 ، ترجمة رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 204 .

[41] – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 493 – 494 و 582 .

[42] – دونالد كواترت ، المصدر السابق ، ص 231 – 138 ؛ ز . ي . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص 104 .

[43] – Sevket Pamuk , Op . Cit , p . 52 and 85 .

[44] – إبراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص 21 ؛ Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire , Op . Cit , p . 8 .

[45] – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 614 – 615 .

العثماني واعتماده على نوعية واحدة من المنتجات الزراعية وبالتالي فرض هيمنتها وسيطرتها على مقدرات الدولة العثمانية الاقتصادية بيد أن الحكومة العثمانية كانت متوازنة في استيرادها وتصديرها للمنتجات الزراعية .[46]

لاقت الملكيات الكبيرة في الدولة العثمانية معارضة داخلية إذ حاول الأوربيين من السيطرة عليها بغية التحكم بالاقتصاد العثماني إلا أن محاولات السيطرة عليها باءت بالفشل لان المحاكم العثمانية عارضت تمليك الأراضي للأوربيين حتى إن قناصلهم تدخلوا في الأمر لكن دون فائدة تذكر .[47] على الرغم من سماح الدولة العثمانية للأوربيين بالتملك العقاري إلا أنها أخضعتهم للقوانين والشروط المالية المترتبة على التملك فضلا عن الضرائب العثمانية كما أنهم خضعوا في المنازعات العقارية إلى المحاكم العثمانية وقوانينها .[48]

أما الإصلاحات في المجال المالي عندما أعلنت الدولة العثمانية إفلاسها في عام 1875 ومما زادها الحرب العثمانية الروسية 1877 – 1878 فأصبحت الديون كثيرة وعندما عقد مؤتمر برلين عام 1878 استغل السلطان عبد الحميد المؤتمر واستفاد من الخلافات الموجودة داخل المؤتمر فأعلن أن على الدائنين دمج ديونهم أو تقليل خدمتها " وإلا فلن ينال احد منهم شيئاً " الأمر الذي تسبب بأزمة مالية في أوربا لان الآلاف منهم قد فقد كل ما يملك ، وتم التوصل إلى تسوية خرج فيها السلطان منتصراً واضطر الدائنون ممن يحمل السندات العثمانية أن يرضى بما حصل عليه من المال .[49]

تم تخفيض قيمة الديون القديمة إلى نسبة 15 بالمائة أما الديون الجديدة فكانت نسبتها 50 بالمائة ، وعرض القيصر الروسي على السلطان عبد الحميد تخفيض تعويضات الحرب مقابل حصوله على تأييد عثماني للسياسة الروسية في المنطقة فرفض السلطان وفضل أن يدفع التعويضات لمائة عام على أن يبيع مواقف بلاده أو تفرض عليه شروط أجنبية أخرى .[50]

ولأجل سداد الدائنين الأوربيين لديونهم أدى ذلك إلى نوع من الاحتكار وهو احتكار التبغ الذي سمحت به الدولة العثمانية الذي كان له اثر سلبي في هيمنة الأجنبي على مواطني الدولة والذي حدد نوعية الزراعة والإنتاج بيد إن الدولة العثمانية تجنبت هذا الاحتكار بتشجيع تهريبه الأمر الذي سبب للأوربيين خسائر كبيرة وأثار هذا الأمر سخط الدائنين واتهام الحكومة العثمانية بتفضيل مصلحة رعاياها أكثر من مصالح الدائنين الأوربيين . [51]

أما في مجال الصناعة فقد تأثرت الدولة العثمانية بالثورة الصناعية الأوربية إذ نجد أن الثورة الصناعية قد حققت ميزات كبيرة للأوربيين وبالمقابل تضاءلت الصناعة العثمانية إلا أنها واكبت هذا التقدم فاستطاعت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من الوصول

---

46 – Sevket Pamuk , Op . Cit , p . 144 and 152 .

47 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 641 – 642 .

48 – Jonathan S . McMurray , Distant Ties , Germany , The Ottoman Empire and the Construction of the Baghdad Railway , Praeger , London , 2001 , p . 10 and 67 ; – 263 عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، دار المعارف ، 1987 ، ص 265 .

49 – Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , Op . Cit , p . 223 .

50 – تيودور أوين ، اللورد كرومر ، الامبريالي والحاكم الاستعماري ، ترجمة رؤوف عباس ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص 969 .

51– Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire , Op . Cit , p . 13 and 40 ; مجموعة من المستشرقين ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 201

إلى مستويات عالية ومميزة في الصناعات المحلية إذ جرت تغييرات عديدة على الصناعات الآلية والورش حتى الصناعة المنزلية جرى تطويرها واهم هذه الصناعات هو النسيج العثماني ، وعلى الرغم من توقفها لمدة معينة إلا أنها استطاعت من مواكبة المرحلة وأصبحت من الصناعات المهمة وغيرها من الصناعات التي تطورت بفعل إجراءات الإصلاح العثماني الذي شمل جميع مرافق الدولة.[52] وعلى الرغم من العوائق التي وضعها الأوربيين أمام الصناعات العثمانية بفعل الامتيازات إلا أن الحكومة استطاعت أن تتجاوزها ، إذ بنت حي كامل في استانبول للصناعات الآلية منها لصناعة الغزل والنسيج وسبك المعادن ومصانع البارود وبناء السفن ومعامل أخرى للطباعة وصناعة الورق وتعدت الصناعات إلى مدن أخرى في الدولة العثمانية كما خطط للبعض منها في إقامتها وتوسيع البعض الأخر منها.[53] كما جرت إصلاحات عديدة وذلك بإعفاءات ضريبية على المواد الأولية للصناعة وأخرى على التجارة الداخلية وذلك كله على حساب المنتجات المحلية وهذه محاولة للحكومة العثمانية لرفع مستوى الإنتاج على كافة الأصعدة .[54]

بيد إن تطبيق الإصلاحات أنفة الذكر أدى إلى نمو اقتصادي واضح، ساعد في تقديم الخدمات المدنية للمجتمع وأسهم في تطور المجتمع ورفاهيته بشكل أفضل مما كان عليه الحال في النصف الأول من القرن التاسع عشر

استحوذ الأوربيون على ثلثي الموارد الدولة العثمانية بغية استنزافها لصالحهم مما اضطر الدولة العثمانية إلى إنفاق أكثر من 60 بالمائة من إيراداتها على الجيش ومستلزماته حسب إحصاء عام 1907 – 1908 ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن برنامج السلطان عبد الحميد للإصلاح الاقتصادي من تحقيق زيادة ضخمة في مجمل إيرادات الدولة وصلت إلى 43 بالمائة في نهاية عهده ، لان المصالح الأوربية كان لها ثقلها على الدولة العثمانية . [55]

وتمكنت الدولة العثمانية في مجال الحماية الكمركية أن تنتزع موافقة الدول الأوربية ولاسيما الكبرى منها على زيادة الضرائب ثلاث مرات بين عقد المعاهدات التجارية الحرة لعام 1838 التي وقعت عندما كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها وأجبرت الدول الأوربية على زيادة الضرائب على بضائعها وإلغاء كافة الامتيازات المعقودة مع الدول الأوربية في عام 1914 حينما انتهت كل القيود السياسية والاقتصادية الأوربية على الدول العثمانية ، كما إن سياسة الكمارك التي انتهجتها الدولة العثمانية لم تكن استجابة للضغوط الخارجية الأوربية بل إنها كانت لتحفيز الاقتصاد وتقوية الصادرات وحماية الصناعة المحلية للدولة العثمانية التي طالما أراد الأوربيين إخفاقها وعدم تطورها .[56]
إلا إن الوضع لم يبقِ على ما هو عليه إذ أن الحرب العالمية الأولى من جهة واستقلال بعض الدول العربية عن الدولة العثمانية من جهة أخرى أدت إلى انخفاض نسبة التصدير فوصلت إلى 14 بالمائة من الناتج الإجمالي في عام 1914 أما التصدير فوصل إلى 19 بالمائة مقارنة بالدول التي رزخت تحت الاحتلال الأجنبي ومنها مصر فوصلت نسبها إلى ما بين 28 – 43 بالمائة وهذا ما أوقعها تحت الحكم الأجنبي والتحكم في اقتصادياتها .[57]

---

52 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 668 – 689 .

53 – Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , Op . Cit , p . 122 .

54 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 684 .

55 – جستن مكارثي،الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1821 – 1922 ،قدمس للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2005 ، ترجمة فريد الغزي ، ص 23 – 28 .

56 – خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 583 .

57 – Charles Lssawi , Op . Cit , p. 241 .

الاستنتاجات

يتضح مما تقدم أن الدولة العثمانية قد سهلت من حصول الأوربيين على امتيازات عديدة ظناً منها أنها لفائدة اقتصادية بحته لذلك شرعت بتوقيع معاهدات تجارية مع الدول الأوربية لكن هذه الدول استغلت تلك الامتيازات لأجل توظيفها خدمة لمصالحها وأهدافها التي كانت تسعى من ورائها إلى سيطرتها على الاقتصاد العثماني .

لم تحقق شيئاً يذكر على المستوى السياسي ، فأرادت استغلال الفرصة في الجانب الاقتصادي وشرعت بمبدأ التجارة الحرة ووافقت عليه الدولة العثمانية لأجل الحصول على مكاسب مادية لكن تلك الامتيازات أصبحت حقوق مكتسبة للدول الأوربية وأصبحت تدافع عن مصالحها داخل الدولة العثمانية .

تطلب الأمر إجراء سريع من الحكومة العثمانية وهي ما قامت به بالفعل في إجراء الإصلاحات التي رفعت من مستوى الاقتصاد العثماني ، وقللت من سطوة السيطرة الأوربية والأجنبية على اقتصادها بفضل تلك الإصلاحات ، فكان لها الأثر الواضح في إنهاء السيطرة الأجنبية على مقدرات الدولة العثمانية .

لم تستطع الدولة العثمانية من مواجهة نفوذ الدول الأوربية في بقية ولاياتها لان تلك الولايات أرادت تأسيس حكومات مستقلة عن الدولة العثمانية ، وتمت السيطرة الفعلية للدول الكبرى على الدول العربية التي خرجت عن سيطرة الدولة العثمانية ، وذلك بفعل الحرب العالمية الأولى فضلا عن تنافس الدول الأوربية في سيطرتها على الدولة العثمانية لذلك حاولت إبعاد تلك الدول الأوربية عن أراضيها باستثناء ألمانيا التي وطدت علاقاتها على كافة الأصعدة ولاسيما منها التجارية ، لذلك نرى إن الدولة العثمانية قد حافظت على كيانها واستقلالها وبنت اقتصاد قوي أيضا إذ أصبحت التجارة قوية لا تضاهيها أي قوة أخرى سواء الأوربية منها أو العربية .

التوصيات

1- الاستفادة من الإصلاحات العثمانية والتي يمكن تطبيقها في القوانين العربية .
2- التخلي عن رأس المال الأجنبي وما يسمى الآن بالاستثمارات التي من خلالها يمكن التلاعب بمقدرات البلاد العربية وغيرها .
3- الحفاظ على اقتصاديات الدول وذلك بالعمل على رفع الواردات والصادرات فضلا عن إنشاء الصناعات المحلية التي تعود بالنفع على الدول .

المصادر والمراجع

[1]- kamal Beydilli , " Karadeniz'in kapaliliği Karşisinda Avrapa Küçük Devletler ve Miri Ticâret ' Teşebbüsü " Belleten , LV/214 , 1991 , s , 697 – 698 .

2- فاطمة بوجلطي ، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن القرن التاسع عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، منشورة ، إشراف : الغالي غريبي ، جامعة الجزائر2، 2011، ص 96.

3 – روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج 1 ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1، 1993 ، ص 429 وما بعدها .

[4] - Inalcik " Imtiyazat " El[2] , lll (1971) , s . 1180 vd ; Kütükoğlu , Münâebetler , 1 , 20 vd .

[5] – A . Mif ,"Ahidnâme " , DiA , I (1989) , s . 538 – 539 .

6 – ولد في الخامس عشر من تموز 1769 في جزيرة كورسيكا لأبوين ينتميان لطبقة أرستقراطية تعود بجذورها إلى إحدى عائلات إيطاليا القديمة النبيلة. ألحقه والده "كارلو بونابرت"، بمدرسة بريان العسكرية. ثم التحق بعد ذلك بمدرسة سان سير العسكرية الشهيرة، وفي المدرستين أظهر تفوقًا باهرًا على رفاقه،أنهى دروسه الحربية وتخرّج في عام 1785م وعُين برتبة ملازم أول في سلاح المدفعية التابع للجيش الفرنسي الملكي. وفي عام 1795 أعطي له فرصة الظهور، ليظهر براعته لأول مرة في باريس نفسها حين ساهم في تعضيد حكومة الإدارة وفي القضاء على المظاهرات التي قام بها الملكيون، تساعدهم العناصر المحافظة والرجعية. ثم عاد في عام 1797 وأنقذ هذه الحكومة من الوقوع تحت سيطرة العناصر الملكية الدستورية بزغ نجم بونابرت خلال عهد الجمهورية الفرنسية الأولى، عندما عهدت إليه حكومة الإدارة بقيادة حملتين عسكريتين موجهتين ضد ائتلاف الدول المنقضة على فرنسا. وفي عام 1799، قام بعزل حكومة الإدارة وأنشأ بدلاً منها حكومة مؤلفة من 3 قناصل، وتقلّد هو بنفسه منصب القنصل الأول توفي في الخامس من أيار 1821. ينظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، م 6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص 538 – 539 .

7- A .c . Wood , Levant Company , London , 1935 , p 136 ; Taxation , Trade and the Struggle for Land , 1600 – 1800 , Cambridge – Sydney , 1981 , p . 21 – 23 .

8 - Bruce Mac Gowan , Economic Life in Ottoman Europe , London , 1988 , p. 119 .

9 - Kütükoğlu , Op . Cit , ll , p . 72 – 74 .

10 – وهي التجارة التي تكون مختصة في نوع واحد من السلع او البضائع واحتكارها .

[11] – Kütükoğlu , Op . Cit , ll , p . 72 – 74 .

12 – احمد احمد الحتة ، تأريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، القاهرة ، 1967 ، ص 165 – 166 .

13 – لوتسكي ، تأريخ الأقطار العربية الحديث ، دار الفارابي ، بيروت ، 2007 ، ص 345 – 346 ؛ ز . ي . هرشلاغ ، مدخل الى التأريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت – لبنان ، 1973 ، ص 45 .

14 – روبير مانتران ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 115 .

15 – المصدر نفسه ، ص 116 .

16 – عبد الرحمن الرافعي، تأريخ الحركة القومية، ج3، محمد شفيق غربال، عصر محمد علي، القاهرة، 1954، ص 299 – 300 .

17 - Muâhedât . I , Umümiyy Mecmüasi , Istanbul , 1294 , 1975 , s . 44 مجلة المعاهدات العمومية.

18 - Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Vol , ll , Reform Revolution and Republic , The Rise of Modern Turkey 1808 – 1975 , Cambridge University press , 1977 , p . 122 .

19– يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، بغداد ، 1922 ، ص 105 .

20 – Akyildiz , Ali , Tanzimat Dönemi Osmanli Merkez Teşkilatinda Raform , Istanbul , 1993 , s . 103 .

21 – Max Silbreschmidt , Venedik Menbalarina Nazaran Türk Imparatorluğunun Zuhuru Zamaninda şark Meselesi , Istanbul , 1930 , s . 58 .

22- روبير مانتران ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 118 .

23- سيد محمد السيد ، دراسات في التأريخ العثماني ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 1996 ، ص 92 – 93 .

24- مسعود ظاهر ، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1696 – 1861 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1981 ، ص 329 .

25 - محمد فريد بك المحامي ، تأريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان عباس حقي ، دار النفائس ، بيروت ، 1986 ، ص 639 .

26- للمزيد حول نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ينظر : Robert Mantran , Histoire de la Turquie , Paris , puF , 1975 , p .33 .

27- ز . ي . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص 62 .

28- ساطع الحصري ، الدولة العثمانية والبلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1939 ، ص 143 – 144 .

29- قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تامبا ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1994 ، ص 69.

30- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، التأريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ج 2 ، ترجمة د. قاسم عبده قاسم ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، د.ت ، ص 497 .

31- قيس جواد العزاوي ، المصدر السابق ، ص 70 ؛ مجموعة من المستشرقين ، دائرة المعارف الإسلامية ، ج 1 ، دار الشعب ، القاهرة ، 1969 ، ص 83 .

32- Charles Lssawi , An Economic History of the Middle East and North Africa , Routledge , London , 2010 , p . 176 – 177 .

33- دونالد كواترت ، الدولة العثمانية 1700 – 1922 ، ترجمة ايمن ارمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2004 ، ص 155 – 157 ؛ جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982 ، ص 54 .

34- خليل اينالحيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 566 .

35 - روجر أوين ، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ، 1800 – 1914 ، ترجمة سامي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 89 – 60 ؛ ز . ي . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص 53 .

36 - Sevket Pamuk , The Ottoman Empire and European Capitalism 1820 – 1913 , Cambridge University press , 1987 , p . 68 – 69 .

37 - خليل اينالحيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 496 – 497 .

38- Sevket Pamuk,Op . Cit ,p . 4 – 7 , 132 – 133 .

39 -Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire 1881 – 1908 , New York University Press , 1983 , p . 150 – 151 .

40 -Donald Quataert , Ottoman Manufacturing in the age of the Industrial Revolution , Cambridge University Press , 2002 , p . 4 ; شارل عيساوي ، التأريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914 ، ترجمة رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 204 .

41- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 493 – 494 و 582 .

42 - دونالد كواترت ، المصدر السابق ، ص 231 – 138 ؛ ز . ي . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص 104 .

43 -Sevket Pamuk , Op . Cit , p . 52 and 85 .

44- إبراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص 21 ؛ Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire , Op . Cit , p . 8 .

45- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 614 – 615 .

46 - Sevket Pamuk , Op . Cit , p . 144 and 152 .

47- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 641 – 642 .

48-Jonathan S . McMurray , Distant Ties , Germany , The Ottoman Empire and the Construction of the Baghdad Railway , Praeger , London , 2001 , p . 10 and 67 ; عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، دار المعارف ، 1987 ، ص 263 – 265 .

49 -Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , Op . Cit , p . 223 .

50- تيودور أوين ، اللورد كرومر ، الامبريالي والحاكم الاستعماري ، ترجمة رؤوف عباس ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص 969 .

51-Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire , Op . Cit , p . 13 and 40 ; مجموعة من المستشرقين ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 201

52- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 668 – 689 .

53 - Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , Op . Cit , p . 122 .

54- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 684 .

55- جستن مكارثي،الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1821 – 1922 ،قدمس للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2005 ، ترجمة فريد الغزي ، ص 23 – 28 .

56- خليل اينالجيك ودونالد كواترت ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 583 .

57-Charles Lssawi , Op . Cit , p. 241 .

فهرست المراجع والمراجع

الكتب والمراجع العربية

1. أوين ، روجر ، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ، 1800 – 1914 ، ترجمة سامي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1990 .
2. أوين ،تيودور ، اللورد كرومر ، الامبريالي والحاكم الاستعماري ، ترجمة رؤوف عباس ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 .
3. اينالجيك،خليل،دونالد كواترت،التأريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ج 2 ، ترجمة د. قاسم عبده قاسم ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، د.ت.
4. بوجلطي ، فاطمة ، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، منشورة ، إشراف : الغالي غربي ، جامعة الجزائر2، 2011.
5. الحتة ،احمد احمد ، تأريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، القاهرة ، 1967 .
6. الحصري ،ساطع، الدولة العثمانية والبلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1939 .
7. الرافعي ،عبد الرحمن ، عصر إسماعيل ، دار المعارف ، 1987 ، ص 263 – 265 .
8. الرافعي ،عبد الرحمن ، تأريخ الحركة القومية، ج3، محمد شفيق غربال، عصر محمد علي، القاهرة، 1954.
9. ز.ي . هرشلاغ ، مدخل الى التأريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت – لبنان ، 1973.
10. السيد ،سيد محمد، دراسات في التأريخ العثماني ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 1996 .
11. ظاهر ، مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1696 – 1861 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1981.
12. العزاوي ،قيس جواد ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تامبا ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1994.
13. عيساوي ،شارل ، التأريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914 ، ترجمة رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 .
14. العيسوي ، إبراهيم ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 .
15. غنيمة ، يوسف رزق الله ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، بغداد ، 1922.
16. قرم ،جورج، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982.
17. كواترت ، دونالد ، الدولة العثمانية 1700 – 1922 ، ترجمة ايمن ارمنازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2004 .
18. الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون ، الموسوعة السياسية ، م 6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت .
19. لوتسكي ، تأريخ الأقطار العربية الحديث ، دار الفارابي ، بيروت ، 2007 .
20. مجموعة من المستشرقين ، دائرة المعارف الإسلامية ، ج 1 ، دار الشعب ، القاهرة ، 1969 .
21. المحامي ، محمد فريد بك ، تأريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان عباس حقي ، دار النفائس ، بيروت ، 1986 .
22. مكارثي ، جستن ،الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1821 – 1922 ،قترجمة فريد الغزي ، دمس للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2005.

الكتب والمراجع الانكليزية

1. A .c . Wood , Levant Company , London , 1935 , p 136 ; Taxation , Trade and the Struggle for Land , 1600 – 1800 , Cambridge – Sydney , 1981 .
2. Bruce Mac Gowan , Economic Life in Ottoman Europe , London , 1988 .
3. Charles Lssawi , An Economic History of the Middle East and North Africa , Routledge , London , 2010 .
4. Donald Quataert , Ottoman Manufacturing in the age of the Industrial Revolution , Cambridge University Press , 2002 .
5. Donald Quataert , Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire 1881 – 1908 , New York University Press , 1983 .
6. Jonathan S . McMurray , Distant Ties , Germany , The Ottoman Empire and the Construction of the Baghdad Railway , Praeger , London , 2001.
7. Robert Mantran , Histoire de la Turquie , Paris , puF , 1975 . Franca
8. Sevket Pamuk , The Ottoman Empire and European Capitalism 1820 – 1913 , Cambridge University press , 1987 .
9. Stanford J . Shaw and Ezel Kurual Shae , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Vol , ll , Reform Revolution and Republic , The Rise of Modern Turkey 1808 – 1975 , Cambridge University press , 1977 .

الكتب والمراجع التركية

1. A . Mif ,"Ahidnâme " , DiA , I (1989) .
2. Akyildiz , Ali , Tanzimat Dönemi Osmanli Merkez Teşkilatinda Raform , Istanbul , 1993.
3. Inalcik " Imtiyazat " El^2 , lll (1971) , s . 1180 vd ; Kütükoğlu , Münâebetler , l .
4. kamal Beydilli , " Karadeniz'in kapaliliği Karşisinda Avrapa Küçük Devletler ve Miri Ticâret ' Teşebbüsü " Belleten , LV/214 , 1991 .
5. Max Silbreschmidt , Venedik Menbalarina Nazaran Türk Imparatorluğunun Zuhuru Zamaninda şark Meselesi , Istanbul , 1930 .
6. Muâhedât . I , Umümiyy Mecmüasi , Istanbul , 1294 , 1975 .